E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/MIPAA/2022/OUTCOME DOCUMENT
20 June 2022
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الوثيقة الختامية

المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية
مؤتمر المراجعة الإقليمي
2-1 حزيران/يونيو 2022

موجز

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان المؤتمر الإقليمي لمراجعة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومَي 1 و2 حزيران/يونيو 2022. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن المؤسسات الحكومية في الدول العربية، بما في ذلك وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من الوزارات واللجان والهيئات ذات الصلة، بالإضافة إلى برلمانيين، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، وأكاديميين، وخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وقد أتاح المؤتمر منبراً إقليمياً لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في تنفيذ أهداف خطة عمل مدريد في المنطقة العربية، مع التركيز على الالتزامات والسياسات والبرامج القائمة لمعالجة قضايا كبار السن. واستطاع المشاركون في المؤتمر تبادل المعارف والآراء بشأن الفرص والتحديات وعرض النجاحات. واستندت المناقشات إلى تقرير إقليمي جَمَع مداخلات البلدان العربية وتقارير المراجعة الوطنية وسلّط الضوء على الاتجاهات والتطورات الرئيسية التي شهدتها المنطقة منذ المراجعة الأخيرة في عام 2017.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**الرسائل الرئيسية**	1	3
ثانياً-	**جلسات المؤتمر**	20-2	4

المرفقات

المرفق الأول-	الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية 19 أيار/مايو 2022	9
المرفق الثاني-	الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار أصحاب المصلحة 10 أيار/مايو 2022	10

أولاً- الرسائل الرئيسية

1- خَلُص المشاركون في المؤتمر إلى عدد من الرسائل الرئيسية، تلتها السيدة سمر السباعي، رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في الجمهورية العربية السورية، وهي التالية:

- إدماج قضايا كبار السن في الخطط الاستراتيجية والسياسات التنموية لضمان استجابة عابرة للقطاعات.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية بشأن قضايا كبار السن لضمان فعالية العمل وتخفيض الهدر وتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقات.
- إنشاء لجان وهيئات وطنية معنية بكبار السن، وتوسيع صلاحيات اللجان القائمة وتعزيز دورها ودعمها بالموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تعزيز المنظومة الحقوقية المتكاملة التي ترسّخ حقوق المواطنين ومنهم كبار السن، وسنّ قانون خاص لكبار السن وإدماج قضاياهم في الإطار القانوني القائم، وحمايتهم من الإساءة والعنف.
- تفعيل عمل البرلمانات العربية في مناصرة قضايا كبار السن ووضع القوانين التي تراعي أولوياتهم، وتكثيف التعاون مع كبار السن ومع المنظمات الوطنية التي تعنى بقضاياهم باستخدام آليات العمل البرلمانية ومنها جلسات الاستماع.
- الاهتمام بكبار السن لا سيما في فترة الحروب والأزمات وما بعدها، والتأكيد على ضرورة أن تلبّي خطط الاستجابة والتعافي حاجات كبار السن.
- توسيع نُظُم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نُظُم التقاعد، لتشمل فئات أوسع من السكان، والنظر في تكثيف التعاون الثنائي بين الدول لتسهيل استفادة المهاجرين من استحقاقات الحماية الاجتماعية.
- إعادة تصميم نُظُم التقاعد القائمة لضمان استدامة صناديق التقاعد نظراً للتغيُّر الديمغرافي الذي تشهده المنطقة والاعتماد الحصري لنُظُم التقاعد على صناديق الضمان الاجتماعي التي تشهد بمعظمها عجزاً أكتوارياً كبيراً ومزمناً، مما قد يؤدي إلى خفض استحقاقات التقاعد والضمان الاجتماعي. ولذلك، ينبغي أن تُنشِئ هيئات الحماية الاجتماعية الوطنية وصناديق الضمان الاجتماعي نُظُمَ التقاعد الخاص التي تكمّل الضمان الاجتماعي وتعزّز الأمان التقاعدي.
- العمل على خفض الأمية، ولا سيما الأمية الرقمية، بين كبار السن من خلال وضع برامج موجّهة لكبار السن ومن هم في سنّ العمل اليوم والاستثمار في بناء قدراتهم.
- تشجيع تبادل المعارف والخبرات بين الدول العربية بشأن نُظُم الرعاية الطويلة الأجل، والاستثمار في تطوير البنية التحتية لقطاع الرعاية الطويلة الأجل استعداداً لمرحلة الانتقال الديمغرافي، بما في ذلك بناء المعارف والمهارات ووضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذا القطاع، وتفعيل دور القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في هذا المجال.
- تحديد فرص العمل والمهارات المطلوبة في قطاع الرعاية الطويلة الأجل، وتدريب اليد العاملة وتوفير التوجيه المهني للشباب من أجل المساهمة في خفض نسب البطالة.

- بناء ثقافة انتقال الخبرات بين الأجيال في سوق العمل وفي القطاع الخاص، والإضاءة على القيمة المضافة لكبار السن في سوق العمل والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم التي يمكن نقلها إلى الأجيال الأصغر سناً.
- بناء الثقافة المالية للأشخاص منذ الصغر وفي سن العمل للتشجيع على الادخار والاستثمار كأحد ركائز الأمان المالي للأجيال المقبلة من كبار السن، وتشجيع دور القطاع الخاص في هذا المجال.
- التأكيد على أهمية النَّهج التشاركي، وإشراك كبار السن في عملية صنع السياسات الوطنية، لا سيما السياسات الخاصة بهم.
- التشبيك مع القطاع غير الحكومي، وبناء قدراته لتفعيل دوره في الاستجابة لأولويات كبار السن ومناصرة قضاياهم.
- تفعيل دور الإعلام في مناصرة قضايا كبار السن وفي رفع الوعي المجتمعي بشأنها وكسر الصورة النمطية السلبية عن كبار السن.
- بناء القاعدة المعرفية بشأن كبار السن وإنشاء المراكز المعنية بإجراء دراسات عن كبار السن أو إنشاء أقسام في المراكز القائمة، واقتراح إنشاء مرصد إقليمي لكبار السن، وتعزيز دور المنظمات الإقليمية في هذا المجال.
- وضع مؤشرات خاصة لقياس تنفيذ خطة عمل مدريد والعمل على جمع المعلومات اللازمة لهذه المؤشرات.
- جمع بيانات مفصّلة ومحدّثة عن كبار السن ودمجها في قواعد بيانات، وبناء القدرات الوطنية لإنتاج البيانات وتحليلها.
- تعزيز التعلّم بين الأقران بين الدول العربية وتبادل المعارف والممارسات الجيدة في ما يتعلق بدعم كبار السن وإدماجهم من خلال تنظيم اجتماعات دورية على المستوى الإقليمي.
- اعتماد اتفاقية عالمية تحدد حقوق كبار السن.
- دعوة الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواصلة جهودهما في دعم السياسات والاستراتيجيات المتصلة بضمان الحماية الاجتماعية لكبار السن.

ثانياً- جلسات المؤتمر

2- شمل برنامج عمل المؤتمر سبع جلسات مواضيعية هدفها عرض تقارير الدول والبحث في القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية.

3- وافتتح أعمال المؤتمر السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج في الإسكوا، الذي ركز في كلمته على أهمية تضافر الجهود ودمج قضايا كبار السن في السياسات من أجل تسريع تنفيذ خطة عمل مدريد. وألقى السيد لؤي شبانة، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كلمةً شدد فيها على ضرورة الاهتمام بالشيخوخة في ظل التحوّل الديمغرافي الذي تشهده المنطقة العربية.

4- وقدمت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، خلال الجلسة التمهيدية، لمحةً عن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة والمراجعة الرابعة لهذه الخطة في المنطقة العربية، وعرضت أبرز نتائج التقرير

الإقليمي الذي أعدّته الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي لخّص تقارير المراجعة الوطنية التي قدمتها 14 دولة عربية.

5- وتضمنت الجلستان الأولى والثانية عروضاً عن التقارير الطوعية للدول الأعضاء في الإسكوا، مما أتاح فرصةً لاستعراض التقدم المحرز في تمكين كبار السن وحمايتهم، وتسليط الضوء على التحديات وقصص النجاح والأولويات الحالية والناشئة والدروس المستفادة. ترأس الجلسة الأولى السيد فادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، وتحدث على التوالي كلٌ من السيد محمد المقدادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، والسيدة حصة تهلك، وكيل وزارة مساعد لشؤون التنمية الاجتماعية في وزارة تنمية المجتمع في الإمارات العربية المتحدة، والسيدة إيمان بالشيخ، مديرة كبار السن في وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في تونس، والسيدة سارة إدريس، القائمة بأعمال سفارة السودان في لبنان، والسيد محمد عمر القماري، مستشار قانوني لوزارة التضامن الاجتماعي ووكيل مجلس الدولة في مصر، والسيدة حياة حسين المطيري، مديرة إدارة كبار السن في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، والسيدة فاطمة عبد العزيز الكعبي، باحثة مؤتمرات واتفاقيات دولية في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في قطر.

6- أما الجلسة الثانية فترأسها السيد محمد المقدادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، وتحدث على التوالي كلٌ من السيد فادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، والسيد غانم عمر، مدير دائرة كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، والسيد حسين عبد الحكيم، مدير حماية الأشخاص المسنين في وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، والسيد حمد الخالدي، مدير إدارة رعاية المسنين في وزارة الشؤون الاجتماعية في الكويت، والسيدة فرناند أبي حيدر، رئيسة مصلحة الشؤون الأسرية بالتكليف في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، والسيدة مليكة قلبي، رئيسة مصلحة قسم حماية المسنين التابعة لإدارة حماية الأسرة والطفل والمسنين في وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المغرب، والسيدة صفية بنت محمد العميرية، مديرة مساعدة في دائرة شؤون كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية في عُمان، والسيدة هدى نعيم، رئيسة لجنة كبار السن في مجلس شؤون الأسرة في المملكة العربية السعودية.

7- وتضمنت الجلسة الثالثة عرضاً للنتائج والرسائل الرئيسية الصادرة عن الحوار البرلماني وحوار أصحاب المصلحة اللذين نظّمتهما الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان كجزء من عملية المراجعة الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وترأست الجلسة الدكتورة عناية عزالدين، النائب في البرلمان اللبناني ورئيسة لجنة المرأة والطفل، التي شددت على ضرورة اعتماد نَهج اقتصادي مختلف في معالجة قضايا كبار السن في المنطقة العربية، واعتبار ما يُنفق على رعاية كبار السن استثماراً وليس عبئاً سواء من الناحية الاقتصادية أو الأخلاقية. وأكدت على أهمية أهداف التنمية المستدامة باعتبارها خارطة طريق لتحقيق المصلحة العامة بما يتوافق مع القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، وتناولت كيفية بناء نُظُم صحية وطنية صلبة عن طريق تعزيز نظام المراقبة، والتركيز على الكشف المبكر للأمراض والوقاية منها، وبناء القدرة على الاستجابة والتكيّف. وأشارت إلى أن صلابة النُظُم الصحية تتطلّب تشبيكاً وتعاوناً بين مختلف القطاعات. وأشارت إلى منظومة القيم المبنية على تقدير كبار السن واحترامهم، باعتبارها خطَّ دفاع اجتماعي وإنساني يؤثّر تأثيراً إيجابياً على كبار السن ومفهوماً ينبغي أن تعزّزه الحكومات وتضع الآليات اللازمة لدعمه والحفاظ عليه. ثم قدمت السيدة جهاد الفاضل، رئيسة لجنة الخدمات في مجلس الشورى في البحرين، الرسائلَ الصادرة عن الحوار البرلماني (المرفق الأول)، وعرَض الخبير الدكتور نبيل قرنفل الرسائلَ الأساسية الصادرة عن حوار أصحاب المصلحة (المرفق الثاني).

8- وخُصّصت الجلسة الرابعة للبحث في موضوع الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي وأولويات الشيخوخة بكرامة. وخلُص المتحدثون إلى أن غالبية نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية غير شاملة وأن نُظُم التأمين الصحي في معظم الدول العربية تزيد من خطر تعرّض مجموعات كبيرة من كبار السن لعدم استقرار الدخل والفقر والمرض. لذلك، ينبغي أن تعيد الحكومات العربية التفكير في نُظُم الحماية الاجتماعية لضمان شيخوخة لائقة للجميع.

9- ويسّرت هذه الجلسة السيدة مهى أبو شوارب، مديرة بيت القديس جاورجيوس في بيروت، التي شددت على أهمية النظر إلى كبار السن على أنهم أشخاص منتجون وليسوا عبئاً على الاقتصاد والمجتمع. وتضمنت الجلسة عرضاً عن تجربة صندوق "تكافل وكرامة" في ضمان الأمن المالي لكبار السن في مصر قدمه السيد محمد عمر القماري من وزارة التضامن الاجتماعي في مصر. وعُرضَت أيضاً أبرز التحديات والآفاق المقبلة في مجال توفير الحماية الاجتماعية في موريتانيا من خلال مداخلةٍ ألقتها السيدة أم كلثوم سيدي حامدينو من الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي. واستفاد المشاركون من عرض عن التأمين الصحي في المنطقة العربية ومجالات تطويره قدّمه السيد ماركوس لوي، رئيس فريق البحوث في المعهد الألماني للتنمية، وعرض آخر عن اقتصاد الشيخوخة ودور القطاع الخاص في تطوير نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية قدمه السيد إبراهيم إبراهيم، الرئيس التنفيذي لشركة فينتك روبوز لتطبيقات الإدخار والتقاعد في البحرين. وناقش السيد بيتر راندلت من الرابطة الأمريكية للمتقاعدين دور القطاع الخاص في تطوير نُظُم التأمين الصحي.

10- وركزت الجلسة الخامسة على تطوير اقتصاد الرعاية الطويلة الأجل في المنطقة العربية، واتفق جميع المتحدثين على ضرورة توفير بيئة تمكينية داعمة لما يُعرَف بالشيخوخة في المكان وتطوير البرامج اللازمة لها وتكثيف الجهود لتعزيزها من خلال توفير الرعاية المنزلية، والرعاية خارج المؤسسات، والرعاية داخل المجتمعات المحلية والأسر البديلة. وشددوا على أهمية بناء قدرات مقدمي الرعاية، ولا سيما العاملين في القطاع غير النظامي.

11- ويسّرت هذه الجلسة السيدة لينا القورة، مستشارة في منظمة HelpAge، التي أكدت على ضرورة بقاء كبار السن في بيئتهم ومنازلهم لما لذلك من أثر إيجابي على نوعية حياتهم. وتناولت السيدة شيرين حسين، الأستاذة في سياسة الرعاية الصحية والاجتماعية في كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، موضوع تطوير اقتصاد الرعاية الطويلة الأجل باعتباره شرطاً مسبقاً لإتاحة الشيخوخة في المكان. ثم تحدث الدكتور حامد السناوي، الاستشاري الأول في قسم الطب السلوكي في مستشفى جامعة السلطان قابوس ورئيس الرابطة العُمانية للزهايمر، الذي شارك تجربة عُمان في مجال الاهتمام بمرضى الألزهايمر والحفاظ على كرامة كبار السن. وعرض السيد حسين الحكيم، المدير العام لحماية الأشخاص المسنين في وزارة التضامن في الجزائر، تجربة بلاده مع برنامج الأسر البديلة لكبار السن وأهميته في تعزيز التكافل الاجتماعي. أما الدكتورة هالة سويد من كلية الطب في جامعة عين شمس في مصر، فقد شاركت تجربة الجامعة في بناء قدرات مقدمي الرعاية لكبار السن والعاملين في القطاع غير النظامي. وخُتِمت الجلسة بمداخلة للسيدة آيملين غارنييه، مديرة المشاريع الصحية في المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية في المغرب، تناولت فيها توفير فرص عمل للشباب في قطاع الرعاية الطويلة الأجل، وتحدثت عن تجارب المعهد في هذا المجال.

12- وخُصّصَت الجلسة السادسة الرفيعة المستوى لمناقشة تجارب بعض دول المنطقة في إدماج قضايا الشيخوخة في السياسات العامة والتخطيط التنموي. وتبادل المتحدثون الدروس المستفادة في هذا المجال ووسائل النهوض بقضايا الشيخوخة على مستوى السياسات في مختلف القطاعات. وأدارت الحوار السيدة هدى رشاد، أستاذة ومديرة مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، التي حددت العناصر الهامة لدمج

قضايا كبار السن في التنمية. وركز معالي السيد سالار عبد الستار محمد، وزير العدل ووزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة في العراق، على المصاعب التي يواجهها كبار السن في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها بلاده، وضرورة تفعيل الحماية الاجتماعية تزامناً مع الاستراتيجية الوطنية والتقرير الوطني لمراجعة خطة عمل مدريد. وعرضت معالي السيدة حصة بنت عيسى بو حميد، وزيرة تنمية المجتمع في الإمارات العربية المتحدة، إنجازات دولتها في بناء مستقبل أفضل لكبار السن بما في ذلك تسميتهم "كبار المواطنين" للدلالة على كبر شأنهم وخبرتهم، وتنظيم عشرات الورش وإعداد مجموعة من الفيديوهات التوعوية الرقمية للارتقاء بجودة حياتهم.

13- وشارك في الحوار السيد وليد الحديد، سفير الأردن في لبنان، ممثّلاً معالي وزير التنمية الاجتماعية في الأردن السيد أيمن المفلح، فأكّد على أولوية دمج قضايا الشيخوخة في السياسة الأردنية استناداً إلى خطة التنمية المستدامة ومن خلال إنشاء صندوق خاص لتوفير الخدمات المختلفة لكبار السن. وذكرت السيدة سمر السباعي، رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في الجمهورية العربية السورية، أن قدرة الأسر على الاهتمام بكبار السن ضعيفة بسبب الحرب وهجرة الشباب أثناء الحرب. وأشارت إلى أن المشاكل تفاقمت بفعل الحرب وجائحة كوفيد-19، مما دعا إلى وضع استراتيجية وطنية لرعاية كبار السن باعتبارها حاجة تنموية. وشدد السيد عاصم خميس، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، على أهمية تضافر الجهود مع المنظمات الدولية والمجتمعات المحلية على الصعيدين الحكومي والفردي من أجل معالجة الثغرات في رعاية كبار السن وتأمين حقوقهم. ودعا الإسكوا إلى المساهمة في وضع اتفاقية لحقوق كبار السن على غرار الاتفاقيات الأخرى.

14- وأشار السيد عبدالله أحمد، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، إلى تردّي أوضاع كبار السن على جميع المستويات بعد الانهيار الاقتصادي الذي شهده لبنان، مما دعا إلى وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية تقوم على تنفيذ الحقوق المكرّسة في الدساتير والنصوص القانونية. وركّز على أهمية إشراك جميع القطاعات واعتماد نَهج دورة الحياة في التخطيط التنموي. واتّفق مع ممثلي باقي الدول التي تعاني من أزمات، كالجمهورية العربية السورية والسودان والعراق، على ضرورة توفير الدعم المالي والتقني والعلمي للدول من أجل تحسين أوضاع كبار السن.

15- وأشار السيد جمال النيل منصور، الوكيل المكلف ومدير التخطيط والسياسات في وزارة التنمية الاجتماعية في السودان، إلى المشاكل الكثيرة التي تعاني منها بلاده بعد فترة النزاعات الداخلية. ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى السودان ليتمكّن من تنفيذ الاستراتيجية والقوانين الوطنية ذات الصلة في إطار تدخل مؤسسي شامل لتوفير الخدمات.

16- وتحدّثت السيدة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، عن الاستراتيجية العربية لكبار السن التي تهدف إلى تطوير جميع الخدمات والقوانين ذات الصلة وتعزيزها. وأشارت إلى أن قادة الدول العربية، بمبادرة من تونس، كلّفوا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد مشروع عربي استرشادي لحماية كبار السن يُتوقَّع أن يمثل نقلةً نوعية في العمل العربي المشترك في هذا المجال بحلول عام 2029.

17- وخُصّصت الجلسة السابعة للبحث في المجالات والآليات التي تسهم في تسريع تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية. وأكد جميع المتحدثين في هذه الجلسة على ضرورة تنفيذ مشاريع تشجّع مشاركة كبار السن في سوق العمل وإدماجهم في مجتمعاتهم، وركزوا على أهمية جمع بيانات مفصّلة عن كبار السن تساعد في وضع سياسات قائمة على الأدلة ومراعية للحاجات.

18- ويسّر هذه الجلسة السيد أحمد عبد الناظر، الخبير في شؤون السكان والتنمية المستدامة، الذي أشار إلى أن إنجازات كثيرة قد تحققت في مجال رعاية كبار السن إلا أن التحديات لا تزال كبيرة وقد تفاقمت بسبب النزاعات وجائحة كوفيد-19. لذلك، لا بد من تعديل المنهجيات المتبعة لتسريع تنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها الدول من أجل النهوض بحقوق كبار السن وقضاياهم، وعلى رأسها خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وتناولت الجلسة موضوع التعلّم مدى الحياة لتمكين كبار السن وإشراكهم في المجتمع، وذلك في عرضٍ قدمته السيدة مايا أبي شاهين، مديرة برنامج جامعة الكبار في الجامعة الأميركية في بيروت، وتناولت فيه أهمية هذا البرنامج في توفير فرص التعلّم المستمر لكبار السن. وركزت الجلسة على أهمية تطوير طب الشيخوخة والموارد البشرية لتحسين رعاية كبار السن، وذلك من خلال مداخلة الدكتور حسام غصن، المدير الطبي لقرية عين وزين الطبية ورئيس قسم طب الشيخوخة في الجامعة اللبنانية، الذي تحدّث عن تطوير نموذج كامل لرعاية كبار السن في مركز طب الشيخوخة في القرية الطبية. أما دور الإعلام في الترويج لأولويات كبار السن وكسر الصور النمطية عن الشيخوخة، فتناولته السيدة نضال الأشقر، الفنانة المسرحية ومؤسِسة مسرح المدينة في لبنان، حيث تطرّقت إلى معاناة كبار السن في الكثير من الدول العربية الغارقة في الأزمات، ولا سيما لبنان. وفي ما يتعلق بتمكين كبار السن وإدماجهم في سوق العمل، عرض السيد خالد المطوسي، نائب مدير الوقاية والتخطيط والتكوين في وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في تونس، مبادرة السجل الوطني لكفاءات كبار السن والمتقاعدين، التي تهدف إلى تشجيع مشاركة كبار السن في سوق العمل في تونس. وقدمت السيدة مليكة قلبي لمحة عن تجربة المغرب في إنشاء المرصد الوطني لكبار السن من أجل صنع سياسات قائمة على الأدلة.

19- وخلال المؤتمر، أطلقت الإسكوا العدد التاسع من تقرير السكان والتنمية بعنوان "بناء مستقبل أفضل لكبار السن في المنطقة العربية"، وعرضت شريطاً مصوّراً عن أداة تطوير السياسات المتعلقة بدمج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسةً أعدّها بالتعاون مع منظمة HelpAge لمراجعة الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية من منظور حقوقي.

20- وبعد تلاوة الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر، اختتمت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، المؤتمر مشددةً على استعداد الإسكوا لمواصلة دعم دول المنطقة في الاستجابة لقضايا الشيخوخة وكبار السن. وبالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، شكر السيد اسماعيل لبّاد المشاركين في المؤتمر.

المرفق الأول

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية
19 أيار/مايو 2022

يتطلب تحقيق أهداف خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية تنسيق الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء البرلمانات الذين يضطلعون بدور أساسي في النهوض بحقوق كبار السن والتعبير عن حاجاتهم وأولوياتهم. فالبرلمانيون مسؤولون عن سنّ القوانين والتشريعات التي تكرّس حماية كبار السن وتمكينهم، فضلاً عن مناقشة وإقرار الميزانيات الوطنية التي ينبغي أن تُخصّص فيها الموارد اللازمة لتلبية حاجات كبار السن. وهم مكلّفون أيضاً بالتأكد من أن الحكومات تضع استراتيجيات وبرامج موجّهة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما في ذلك كبار السن، وأنها تنفذّها على نحو فعال. ومن هذا المنطلق وفي إطار التحضير للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد، واستناداً إلى النَّهج التشاركي الذي اعتُمد في عملية التحضير، نظّمت الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً شارك فيه عددٌ من البرلمانيين من مختلف الدول العربية.

وكان لهذا الاجتماع أهمية بالغة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إذ قدم لمحة عامة عن مضمون خطة عمل مدريد وعملية مراجعة الخطة في المنطقة العربية بالإضافة إلى التقدم المحرز في إعداد تقارير المراجعة الوطنية. وتبادل البرلمانيون المعارف والخبرات بشأن دورهم ومساهماتهم في معالجة قضايا كبار السن، وتطرّقوا إلى التحديات التي يواجهونها وسُبُل تعزيز مشاركتهم في النهوض بقضايا كبار السن تنفيذاً لأهداف خطة عمل مدريد.

وخَلُص المجتمعون إلى عدد من الرسائل الرئيسية والتوصيات أبرزها:

1- ضمان أن يكرّس الدستور والقوانين حقوق كبار السن، ومراجعة القوانين الحالية للتأكد من أنها تكفل هذه الحقوق.

2- دمج قضايا كبار السن في العملية التشريعية والتمثيلية والرقابية للبرلمانات وفي أعمال اللجان البرلمانية.

3- تعزيز معارف وقدرات البرلمانيين وموظفي اللجان البرلمانية للاستجابة لقضايا كبار السن في العملية التشريعية والرقابية.

4- حثّ البرلمانات على سنّ القوانين الخاصة بكبار السن على نحو يكرّس جميع حقوقهم كالحماية الاجتماعية والصحة والأمن المالي والغذاء والنقل والحماية من العنف وغيرها، إضافة إلى سنّ قوانين تدعم عائلة كبير السن وتعزز تبادل الدعم بين الأجيال.

5- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان في مساءلة الحكومة عن برامجها الخاصة بكبار السن، وتخصيص جلسات للمساءلة بشأن قضايا كبار السن.

6- تشجيع وضع الميزانيات القائمة على البرامج عوضاً عن الميزانيات القائمة على البنود لتعزيز قدرة البرلمانيين على مناقشة الميزانيات وتعديلها ومراقبتها؛ وإدراج قضايا كبار السن في التحليل وفي التقارير المرفقة بالميزانيات للتأكد من إنفاذ القوانين من خلال برامج ومبادرات ملموسة.

7- إبراز قضايا كبار السن في الحسابات الختامية التي لا تقلّ أهميةً عن الميزانيات لتفعيل الدور الرقابي للبرلمان.

8- تفعيل دور البرلمانات في حماية كبار السن، لا سيما في أوقات الأزمات والحروب وفي فترات التعافي أيضاً.

9- تعزيز التشبيك بين البرلمانات ومختلف أصحاب المصلحة، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء، لدعم آليات عمل البرلمانات (جلسات الاستماع وعمل اللجان) وتعزيز دور البرلمانيين في الاستجابة لقضايا كبار السن؛ وتكثيف التواصل مع كبار السن وعائلاتهم والمجموعات التي تناصر قضاياهم من أجل دعم كبار السن وتحديد أولوياتهم وإشراكهم في عملية صنع السياسات.

10- دمج قضايا كبار السن في عملية المراجعة الدورية لخطة التنمية المستدامة والتقارير الوطنية الطوعية في هذا المجال.

11- تبادل الخبرات وتعزيز الحوار البرلماني بين الدول العربية، واقتراح تشكيل مجموعة عمل برلمانية عربية لمناصرة قضايا كبار السن في المنطقة.

المرفق الثاني

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار أصحاب المصلحة
10 أيار/مايو 2022

في إطار التحضير للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية، واستناداً إلى النَّهج التشاركي الذي اعتُمد في التحضير للمراجعة ولأعمال مؤتمر المراجعة الإقليمي، نظّمت الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً لأصحاب المصلحة شارك فيه ممثلون عن الجمعيات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأكاديميون وغيرهم من المعنيين بقضايا كبار السن في المنطقة العربية.

وكان الهدف من هذا الاجتماع تبادل المعارف والخبرات بشأن دور أصحاب المصلحة ومساهماتهم، ومناقشة التحديات التي يواجهونها ودورهم في مناصرة قضايا كبار السن والاستجابة لأولوياتهم في المنطقة العربية. وسلّط الاجتماع الضوء على الإنجازات التي تحققت، والعمل الجاري والممارسات المبتكرة لتعميم الفائدة، وخَلُص المجتمعون إلى عدد من التوصيات والرسائل المتعلقة بالسياسات، أبرزها ما يلي:

الترتيبات المؤسسية والبيانات والشراكات

1- دمج قضايا كبار السن في مختلف القطاعات، واعتماد عملية تشاركية ومبتكرة تضمن توحيد الجهود والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة.

2- تطوير البيانات الخاصة بكبار السن وجمعها والتأكد من نوعيتها وسهولة الوصول إليها، وذلك باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، وربط هذه البيانات ليس بالمكاتب الإحصائية فحسب، بل بجهاز إحصائي وطني متكامل.

3- دعم البحوث العلمية الكمية والنوعية بشأن كبار السن، وتعزيز قدرات الباحثين وتخصيص الموارد المالية لهم وتسهيل عملهم باتخاذ إجراءات منها إعطاؤهم التصاريح.

4- إنشاء شبكات وطنية تضمّ جميع أصحاب المصلحة كالقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وكبار السن أنفسهم، وتعزيز العمل التشاركي وتوحيد الجهود في ما بينهم لمناصرة قضايا كبار السن وتحقيق المكاسب في هذا المجال.

5- بناء قدرات جميع الجهات غير الحكومية في الاستجابة لقضايا كبار السن، وتعزيز الوعي، وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذه الاستجابة.

6- إنشاء نواة شبكة إقليمية تضمّ الجهات الفاعلة في قضايا كبار السن في مختلف البلدان العربية لتبادل المعارف والتعاون ومناصرة هذه القضايا.

كبار السن والتنمية

1- تمكين كبار السن للاستفادة من خبراتهم وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية، وتأمين شروط العمل اللائق لهم، وضمان شمولهم في نُظُم الحماية الاجتماعية، والحد من شعورهم بالإقصاء، وحمايتهم.

2- إدماج كبار السن في خطط الاستجابة للأزمات على نحو يراعي حاجاتهم في حالات الطوارئ، لا سيما أثناء الأزمات والحروب والاحتلال.

3- الاستثمار في طاقات كبار السن وتغيير الموروثات الفكرية من خلال تغيير الثقافة بين كبار السن أنفسهم وفي المجتمع عموماً، وإدراج قضايا كبار السن في المناهج التربوية لتغيير الصورة النمطية لدى الجيل الجديد وترسيخ مفهوم التضامن بين الأجيال.

4- دعم وتكثيف برامج التعلّم مدى الحياة وبرامج محو الأمية التكنولوجية.

الخدمات الصحية ونوعية حياة كبار السن

1- اعتماد نَهج دورة الحياة الذي يأخذ في الحسبان المرحلة العمرية والوضع الاجتماعي لكبار السن، وتطوير نُظُم وبرامج وخدمات صحية مترابطة ومتسقة تعكس الأبعاد المتعددة للصحة والتداخل في ما بينها.

2- وضع السياسات والبرامج التي تراعي الحاجات الصحية لكبار السن وتضمن مختلف أشكال الرعاية لهم، بما في ذلك الرعاية الاستشفائية، والرعاية الصحية الأولية، والرعاية المنزلية التي تتطلب تدريب الكوادر الطبية والتمريضية وتخفيض الإنفاق من الأموال الخاصة على الصحة.

3- تطوير البيانات المتعلقة بصحة كبار السن.

الشيخوخة في المكان والبيئة التمكينية

1- معالجة التحديات التي فرضتها التغيّرات الديمغرافية والتي تؤثّر على قدرة العائلة على توفير الخدمات لكبار السن ورعايتهم؛ وتهيئة البيئة المحيطة بكبار السن لتشجيع الشيخوخة في المكان؛ وبناء منظومة الرعاية الطويلة الأجل باعتبارها سنداً للعائلة أو بديلاً عنها في حال عدم توفرها.

2- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في ضمان الشيخوخة في المكان من خلال توفير خدمات مجالسة كبار السن وبناء قدرات مقدمي الرعاية لتوفير الخدمات المنزلية والصحية وغيرها.

3- تفعيل دور الإعلام في الترويج لقضايا كبار السن من أجل كسر الصورة النمطية السلبية المرتبطة بهم والإضاءة على قدراتهم الإنتاجية.

4- تطبيق التشريعات اللازمة لمكافحة التمييز والعنف على أساس العمر وإساءة معاملة كبار السن، ولا سيما النساء منهم، على المستوى الحكومي والمجتمعي والعائلي، وإعداد الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد كبار السن.